

عاود فخرج كونه عشر ليس مستعدرا ولا معتبرا على ما
 استفاد من كلامه لا مكان تعينه نسبة غير العطف ولكن يراد
 ان ما ذكره بقوله والاصح ليس الا تعين النسبة على وجه
 خروج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شئ
 نعم تعينه بما ذكره الفاضل الرندي حيث قال ان النسبة
 استنادا ولا اضافة ولا عمل ولا افاوة معنى فخرج كونه
 مما ينظر وعبد الله واليهم ونزير ليس على وجه خروج
 كونه عشر **قوله** والاصح ان يقال المراد بالنسبة نسبة
 معلومة اه سر عليه ان لو كان حقيقة فمئة فمئة موضوعا
 لبيان معنى العطف فالنسبة معلومة في ظاهر الهيئة
 والا فلا يعرف النسبة اصلا لا من ظاهرها ولا باطنها
 فلا حاصل لهذا التوضيح فضلا عن ان يكون احسن من كل
 وجه وجبه وايجاب ان يفهم فمئة عشر لا تدل على النسبة
 بين فمئة عشر بل بين عشرة وما نسب الى فمئة مثلا ويرى
 من ذلك نسبة بين فمئة وبين عشر بالعطف على ان فمئة عشر
 كعبارتك مركب من فمئة عشر تركيب الحروف لتفصيل
 الاسمان الفوق بينهما ان فمئة عشر ثوب ثياب فمئة وعشر
 فهذا الاعتبار يصلح لتضمن معنى الحرف وجعل بينها هذه
 الحاسبة بالرفق خلافا بعبارتك هذا هو الحقيقي الذي

افاده

افاده التوضيح وهذا يظهر صريح فمئة عشر من الاسم المتين
 بلا تشابه ما عتقته وان كان مخالفا لما هو المشهور بين علماء
 فان الحق بعد ظهوره كالمظهر احوق من غيره وان كان
 ثابتا في صحف السنن والمشمور **قوله** وانما اورد مثالين
 ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الخبرين عدوين
 حتى ينسب على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه
 يعلق بضمي معنى الحرف وان لم يكن شئ من جزئية عدوا
 كونه بيت فلا وله ان يقال اورد مثالين احدهما
 لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصل **قوله**
 وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل احصا الجواب ان المراد
 يتضمن الثنى حرفا اعم من تضمن الثنى في الولى او
 في الاصل فحوى عشر في الاصل احصا عشر الا انه غير الاصل
 الى الحادى فمئة العطف وان لم يوجد في المعية اليه لكنه
 موجود في المعية والاولى ان معنى العطف موجود
 في حادى عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادى
 لانه الحادى اذا لم يوصف بالواحد والعشوة وفي كلام
 الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره السراج بعد
 تنقيح واصنصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف
 الثنى لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذي غير اليه اصل